دلالة الجملة الفعلية بين النفي والإثبات في معلَّقة النابغة الذبياني

ID No. 746

(PP 337 - 350)

https://doi.org/10.21271/zjhs.27.2.20

مظفر الدين عثمان حمدصالح
قسم اللغة العربية، كلية التربية، جامعة صلاح الدين-أربيل
muzafaraddin.hamadsalih@su.edu.krd

إسماعيل حميد حمدأمين
قسم اللغة العربية، كلية التربية، جامعة صلاح الدين-أربيل
Esmael.hamadameen@su.edu.krd

الاستلام: 2022/11/11
القــبول: 2022/12/04
النـــــشر: 2023/04/17

ملخص

هذا البحث محاولة لدراسة (دلالة الجملة الفعلية بين النفي والإثبات في معلَّقة النابغة الذبياني) في إطار نحوي ودلالي تطبيقي؛ لغرض الوقوف على أنماط بناء الجملة الفعلية وأشكالها التركيبية في معلَّقته ودلالاتها؛ لأنَّ الجملة الفعلية لها أهمية، ولكثرة دورانها في الكلام العربي، ولا يستغني عنها المتكلم في كلامه، فيها يعبر عن الأشياء المحيطة به ويتفاهم مع الآخرين؛ لكونها إحدى شطري الجمل في العربية، والشطر الآخر هو الجملة الاسميّة، واقتضت طبيعة البحث تقسيمه على ثلاثة مباحث، يتناول المبحث الأول دلالة الجملة الفعلية المثبتة التي لا محل لها من الإعراب، أما المبحث الثاني فيدرس الجملة الفعلية المثبتة التي لها محل من الإعراب، في حين خصص المبحث الأخير لدراسة الجملة الفعلية المنفية، ويخلص البحث إلى أبرز النتائج التي توصَّل إليها. واتبع البحث المنهج التحليلي الوصفي لدراسة أبيات المعلَّقة.

الكلمات المفتاحية: الدَّلالة، المعلَّقات، الجملة الفعلية، النفي، الإثبات.

المقدمة

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على خير المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعدُ، فقد احتلت الجملة الفعلية مساحة واسعة في الاستعمال اللغوي العربي؛ إذْ يطلق مصطلح الجملة الفعلية على الجمل التي صدرها فعل مسند إلى فاعله، فلا عبرة بما تقدم عليه من الحروف والفضلات، وقد وردت الجملة الفعلية في معلَّقة النابغة في (سبعة وتسعين) موضعًا، فجاءت في بعضٍ منها لا محل لها من الإعراب، وفي بعضها الآخر جاءت في مواضع إعرابيّة مختلفة، وتتكون معلَّقة النابغة من خمسين بيتًا، ويرد في البيت الواحد أكثر من شاهد نحوي؛ لذلك نجد أن بعض الأبيات قد تكررت في أثناء البحث، لكثرة الشواهد الموجودة فيها، فالجملة الفعلية شأنها شأن الجملة الاسمية تقع في مواقع إعرابيّة مختلفة بحسب السياق اللغوي، وهي التي تساعد المتكلم والشاعر في التعبير والوصف التفصيلي أكثر من الكلمة المفردة؛ لأنها تسعف المتكلم وتمدُّه بالمعاني التفصيلية التي بدورها تحتل أحيانًا محلاً من الإعراب، وأحياناً لا يكون لها محل من الإعراب، وفي كلتا الحالتين تدخل هذه الجمل موضوع بحثنا، الذي يحاول دراسة نصٍّ شعري قديم على مستوى الجمل الواردة فيه، مع الإتيان بآراء النحاة القدامى.

الجملة الفعلية

إنَّ الجملة العربية من أهم الموضوعات التي يجب على دارس العربية الإلمام بها ودراستها، لانطلاقه إلى موضوعات النحو الأخرى، والجملة الفعلية لها مساحة واسعة في الاستعمال اللغوي العربي، واختلف النحاة في تقسيمهم للجملة فقسموها على وفق اعتبارات عدة، ونظروا إليها من زوايا مختلفة، فمنهم من نظر إليها من حيثُ احتمالها للصدق والكذب، ومن حيثُ تركيبها وبناؤها وموقعها الإعرابيّ، فكان ثمة تفريعات مختلفة للجملة في العربية؛ لذا قسمت الجملة في هذا البحث على اعتبار موقعها الإعرابيّ.

1- دلالة الجملة الفعلية المثبتة التي لامحل لها من الإعراب:

يدرس هذا المبحث الجملة المثبتة التي لا محل لها من الإعراب في معلَّقة النابغة الذبياني، وقد ابتدأت بها؛ لأنّها لم تحل محلّ المفرد، وذلك هو الأصل في الجملة (الأنصاري، 1985، 500).

أولًا: الجملة الابتدائية:

الابتداء هو عامل معنوي، ولضعفه لم يكن له عمل في غير الأسماء؛ لذلك كانت الجملة التي يفتتح بها الكلام لفظًا، أو تقديرًا لا محل لها من الإعراب؛ لأنَّها جملة ابتدائية تؤدي معنى مستقلا، فلا يصح أن يحل محلها المفرد (قباوة، 1989، 36-37)، فهي المفتتح بها الكلام، فتكون في أوّله تامَّةَ المعنى (الأنصاري، 1985، 500)، وسميت بذلك؛ لوقوعها في بداية الكلام، وإلى ذلك أشار ابن السراج (316 هـ) بقوله: "فأمَّا الجملة التي لا موضع لها، فكلّ جملة ابتدأتها فلا موضع لها، نحو قولك مبتدئًا: زيدٌ في الدارِ، وعمرو عندَك" (ابن السراج، 1996، 62/2).

إلّا أنّ ابن هشام (761هـ) يرى أنّ تسمية هذا النوع من الجمل بالمستأنفة أوضح؛ لأنّ الجملة الابتدائية تطلق على الجملة المصدرة بالمبتدأ، ولو كان لها محل من الإعراب (الأنصاري، 1985، 500)، ولكن الراجح ما ذهب إليه د. فخرالدين قباوة إذْ يرى أن يفصلَ بينهما؛ لأنَّ الاستئنافية هي الجملة التي تأتي في أثناء الكلام منقطعة عمّا قبلها لاستئناف كلام جديد، فهي لا بدّ أن يكون قبلها كلام تام، وقد تسبق بإحدى حروف الاستئناف، وهي في حقيقتها مختلفة عن الابتدائية (قباوة، 1989، 38).

فجاءت الجملة الابتدائية في معلَّقة النابغة الذبياني في ثلاثة مواضع، كقوله في وصف كلب بجملة ابتدائية الدلالة (الذبياني، 1976، 81):

لمّا رأى واشقٌ إقعاصَ صاحِبِه ولا سَبيلَ إلى عَقلٍ ولا قَوَدِ

فقوله: (رأى واشقٌ إقعاصَ صاحِبِه) جملة فعلية ابتدائية لا محل لها من الإعراب؛ لأنَّها مسبوقة بـ(لمّا)، إذ يرى سيبويه (180هـ) أنّ (لمّا) حرف، وهي من الحروف التي لا يذكر بعدها إلّا الفعل ولا يليها غيره، ظاهرا أو مضمرا (سيبويه، 1998، 98/1) ، وجواب (لمّا) في البيت الذي بعده، وهو قوله (الذبياني، 1976، 81):

قالتْ لهُ النَّفسُ إنيِّ لا أرى طَمَعًا وإنّ مولاكَ لم يَسْلَمْ، ولمْ يَصِدِ

إنَّ الجملة الفعلية (قالتْ لهُ النفسُ) والمؤلفة من الفعل وفاعله ومتعلقه هي جواب (لمّا) في البيت الذي قبله، وهي لا محل لها من الإعراب؛ لأنَّ (لمّا) ومدخولها من الجملة تدل على كلام مستأنف لا محل له من الإعراب.

ومن الجمل الابتدائية الدلالة قوله في البيت الأخير من معلقته معتذرًا من الملك (الذبياني، 1976، 89):

ها إنّ ذي عِذرَةٌ إلاّ تكُنْ نَفَعَتْ فإنّ صاحبَها مُشاركُ النَّكدِ

فقوله: (**إلاّ تكُنْ نَفَعَتْ**)، إنَّ (إلّا) التي تسبق الجملة أصلها (إنْ) الشرطية، و(لا) النافية، والجملة التي بعدها (تكُنْ نَفَعَتْ) جملة ابتدائية لا محل لها من الإعراب؛ لأنَّ دلالتها شرطية غير ظرفية.

ثانيًا: الجملة الاستئنافية:

إنَّ الاستئناف في اللغة هو الابتداء، تقول: استأنَفْتُ الشيءَ، إذا ابتَدَأْتَهُ وأخذْتَ أوّلَهُ (ابن منظور، 1414هـ، 15/9)، ولهذا جمع ابن هشام بين الجملة الاستئنافية والجملة الابتدائية (الأنصاري، 1985، 501).

الجملة الاستئنافية هي جملة تأتي في أثناء الكلام، وتكون منقطعة عما قبلها لاستئناف كلام جديد، ولا بدَّ أن يكونَ قبلها كلامٌ تامٌّ، وقد تسبق ببعض الحروف التي تسمى حروف الاستئناف كـ(الواو والفاء وثم وحتى الابتدائية وبل التي للإضراب الانتقالي، وأو التي بمعنى الاستفهام) (قباوة، 1989، 38-39) ، وهذا كلّه لا يحدث للجمل الابتدائية؛ لأنَّ ضابطها أن يبتدأ الكلام بها، وهي نوعان:

أ- الجملة المنقطعة عمَّا قبلها، نَحْو: (مَاتَ فلَان رَحمَهُ اللهُ)، ومنه قَوله تَعَالَى: ﴿ قُلْ سَأَتْلُو عَلَيْكُمْ مِنْهُ ذِكْرًا إِنَّا مَكَّنَّا لَهُ فِي الْأَرْضِ﴾ (الكهف 83 – 84.)، فقوله تعالى: ﴿ إِنَّا مَكَّنَّا لَهُ فِي الْأَرْضِ﴾ جملة استئنافية؛ لأنَّ الانقطاع فيها لفظي لا معنوي، وَمِنْه جملَة الْعَامِل الْمُلغى لتأخره كقولك: (زيدٌ قَائِمٌ أَظنُّ) فالعامل الْمُلغى هو (أظنُّ)، والإلغاء جاء بسبب تأخر العامل عن المعمولين اللذين هما طرفا الجملة الاسمية (الأنصاري، 1985، 500).

ب- الجملة التي تكون جوابا لسؤالٍ مذكورٍ أو مقدرٍ، ومنه الجملة الواقعة جوابًا لسؤالٍ مذكور وهو قولك: (نعمْ زيدٌ)، جوابًا لسائل قال: (هل جاءَك أحدٌ)؟ فتكون جملة (نعمْ زيدٌ) استئنافًا لجواب (النجار، 2001، 8/2)، أو ترد جوابًا لسؤال مقدر كما في قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ﴾(الذاريات 23 - 24)،

فَإن جملَة القَوْل الثَّانِيَة جَوَاب لسؤال مُقَدّر تَقْدِيره: (فَمَاذَا قَالَ لَهُم)؟ لِذَا فصلت الجملة الأولى، ولم تعطف عَلَيْهَا، وَفِي قَوْله تَعَالَى: ﴿ سَلَامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ﴾ جملتان حذف خبر الأولى ومبتدأ الثَّانِيَة إِذْ التَّقْدِير: (سَلام عَلَيْكُم أَنْتُم قوم منكرون).

وقد وردت الجملة المستأنفة أو الاستئنافية في معلَّقة النابغة في مواضع كثيرة منها قوله مناديًا دار ميَّة، واقفًا عليها سائلًا عن قاطنيها (الذبياني، 1976، 76):

يا دارَ مَيّةَ بالعَلْياءِ فالسَّنَدِ أقْوَتْ وطالَ عليها سالفُ الأبَدِ
وقفتُ فيها أُصَيلانًا أُسائِلُها عَيّتْ جوابًا وما بالرَّبعِ من أحدِ

فقوله: (وقفتُ فيها أُصَيلانًا أُسائِلُها) في صدر البيت الثاني جملة دالَّةٌ على الاستئناف؛ لأنَّها منقطعة عما قبلها لفظيا لا معنويا، ومبدوءة بفعل ماضٍ، ونظير ذلك موجود في معلَّقته في وصفه لدار ميّة التي صارت خالية من سكانها إذ يقول: (الذبياني، 1976، 78)

أضحتْ خلاءً وأضحى أهلُها احتَمَلُوا أخنى عليها الذي أخنى على لُبَدِ
فعَدِّ عَمّا ترى إذْ لا ارتِجــاعَ لَــهُ وانْمِ القُتُودَ عـلى عَيْرَانـةٍ أُجُـدِ

إنَّ الأصل في الأفعال المنتصبة جميعها بعد (فاء) السببية هو الرفع على أنَّها جملة مستأنفة؛ لأنَّ (فاء) السببية لا تعطف وجوبًا، وإنَّما الأغلب أن يستأنفَ بعدها الكلام كـ(إذا) المفاجئة (الأستراباذي، 1978، 66/4).

وقوله: (فعَــدِّ) الفاء فيه حرف للاستئناف، والفعل (عَدِّ): فعل أمر مبني على حذف حرف العلة، وجملتها جملة فعلية استئنافية سببية الدلالة؛ لأنَّ (الفاء) فيها للسببية المحضة، وليست عاطفة إذ لا يجوز عطف الإنشاء على الخبر، ولا يجوز العكس كذلك (الأزهري، 1996، 164)، كما أنَّ جملة (أخنى عليها الذي) جملة فعلية تعليلية أو يمكن أن تكون مستأنفة ولا محل لها من الإعراب كذلك.

ثالثًا: الجملة الاعتراضية:

هي الجملة التي تعترض بين شيئين متلازمين أو متطالبين؛ لتقوية الكلام أو تحسينه أو توضيحه، وتكون ذات علاقة معنوية بالكلام الذي اعترضت بين جزأيه، وليست معمولة لشيء منه (السيوطي، د.ت، 327/2)، ويرى ابن جني (392هـ) أنه كثير الجريان في الكلام، وقد وردت في القرآن الكريم وفصيح الشعر والمنثور من الكلام، وهو جار عند العرب مجرى التأكيد؛ لذلك لا يشنع عليهم ولا يستنكر عندهم أن يعترض بها بين الفعل وفاعله، والمبتدأ وخبره وغيرها مما لا يجوز الفصل بغيره، إلا شاذًّا، أو متأولًا (ابن جني، د.ت، 336/1).

كما عرفها أبو حيان الأندلسي (745هـ) بأنها: الجملة المناسبة للمقصود بحيثُ تكون كالتوكيد له أو على التنبيه على حال من أحواله (الأندلسي، 1998، 1613/3)، ولها مواضعٌ مختلفةٌ وكثيرةٌ، فهي تقع بين المبتدأ وخبره والشرط وجوابه والقسم وجوابه والموصول وصلته والفعل ومفعوله وغير ذلك، مجيئًا كثيراً في القرآن وفصيح الكلام، كما يجوز الاعتراض بأكثر من جملة واحدة (ابن جني، 2006، 330/1-331).

لم تخلُ معلّقة النابغة من هذا الضرب من الجمل الاعتراضية حيث وردت في بيت واحد في نهاية المعلَّقة، مخاطبًا الملك نعمان في قوله (الذبياني، 1976، 88):

هذا الثّناءُ فإنْ تَسمَعْ بهِ حَسَنًا فلمْ أُعرّضْ أبَيْتَ اللّعْنَ بالصَّفَدِ

ففي هذا البيت جملتان معترضتان الأولى هي قوله: (فإنْ تَسمَعْ بهِ)، وهي معترضة بين الخبر (الثناء) والمفعول به (حَسَنًا)، لفعل محذوف تقديره: (فَعلتَ حَسَنًا)، والثانية جملة فعلية وهي قوله: (أبَيْتَ اللّعْنَ) وهي معترضة بين الفعل (أُعرّضْ)، وشبه الجملة المتعلقة به (بالصَّفَدِ)، وإنَّ قوله(أبيت اللعن) تدلُّ على التحية التي كانوا يحيون بها الملوك في الجاهلية، فاعترضت بين الفعل ومتعلقه، وكلاهما لا محل لهما من الإعراب.

رابعًا: جملة جواب القسم:

إنَّ القَسَمَ بتحريك القاف والسين: اليمين، وكذلك المقسم وهو المصدر مثل المخرج، والجمع أقسام، وتقاسم القوم إذا تحالفوا (ابن منظور، 1414هـ، 481/12)، والقسم هو "ضرب من الْخَبَرَ يذكر ليؤكد بِهِ خبر آخر" (ابن جني، د.ت، 183)، وله حروف يصل بهَا إِلى المقسم بِهِ وَهِي (الْبَاء، وَالْوَاو، وَالتَّاء).

إنَّ الباء هِيَ الأَصْل في القسم، وَالْوَاو بدل مِنْهَا، وَالتَّاء بدل من الْوَاو، وَ تدخل الْبَاء على كل مقسم بِهِ ظَاهرًا كَانَ، أَو مضمرًا، كقولك: (بالله لأفعلنّ)، والمضمر نحو قولك: (به لأنطلقن)، والواو تدخل على المظهر دون المضمر نحو: (والله لأكتُبن)، وتدخل التاء على اسم الله وحده تقول: (تالله لأركبن) (ابن جني، د.ت، 183-184). وتحتاج جملة القسم لجواب بعدها يُسمَّى جواب القسم، وهو الجملة يجاب بها القسم الصريح أو المقدر الذي دلت عليه قرينة لفظية، كـ(اللام) الموطئة لجواب القسم أو (لام) التوكيد في الفعل المضارع المثبت المتصل بنون التوكيد (قباوة، 1989، 87-88). وقد جاءت جملة القسم وجوابها في معلَّقة النابغة في موضع واحد، وهو قوله (الذبياني، 1976، 85-86):

فــلا لَعَمْرُ الــذي مَـسَّحْتُ كَــعْبَتَهُ وما هُريقَ على الأنصابِ من جَسَدِ
والمُؤمنِ العائذاتِ الطّيرَ تمْسَحُها رُكبانُ مكَّــةَ بيــنَ الغَيــلِ والسَّندِ
مــا قلتُ مــن سيّءٍ ممَّا أُتيتَ بــهِ إذًا فــلا رفــعتْ ســوطي إليّ يَدي

حيث أقسم الشاعر بالكعبة التي زارها وطاف بها سنوات كثيرة، وبدم القرابين التي كانت تصب على الحجارة المنصوبة للعبادة، ثم يقسم بالله الذي يؤمن الطير بتحريم صيدها، وأقسم الشاعر بالله لم يفعل شيئا مزعجا للملك، فقوله: (لَعَمْرُ الذي مَسَّحْتُ كَعْبَتَهُ)، (اللام) فيه هو حرف للابتداء، (عَمْرُ) هو قسمٌ ويمينٌ، وجوابه جملة فعلية موجودة في البيت الثالث وهو قوله:(ما قلتُ من سيءٍ)، وجملة الجواب مبدوءة بـ(ما) النافية لا محل لها من الإعراب، وقد أُتي بها لجواب القسم فحسب (الزوزني، 1983، 300)، فالشاعر أورد القسم في سياق النفي.

خامسًا: جملة جواب الشرط:

إنَّ معنى الشرط هو "وقوع الشيء لوقوع غيره" (المبرد، 1994، 45/2)، أي يتوقف وجود الثاني على وجود الأول، فعندما نقول: (إنْ جاءَ محمدٌ قامَ زيدٌ)؛ لانّ قيامَ زيدٍ متوقفٌ على مجيء محمدٍ، فيتحقق بتحققه، وينعدم بانعدامه؛ فالأصل في أسلوب الشرط هو أن يتألف من عبارتين لا استقلال لإحداهما عن الأخرى، هذا هو الأصل، وقد يخرج الأصل عن ذلك فلا يكون الثاني مسببًا عن الأول ولا متوقفا عليه (السامرائي، 2000، 53/4)، كقوله تعالى: ﴿ فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ الْكَلْبِ إِنْ تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَثْ﴾(الأعراف 176)، إنَّ لهث الكلب لا يكون متوقفاً على الحمل عليه، أو تركه؛ لأنَّه يلهث في كل حال، فليس الشرط على هذا من باب السبب والمسبب دوماً، وإنَّما الأصل فيه أن يكون كذلك (السامرائي، 2000، 53/4)، فقد لا يكون مضمون الشرط والجزاء متعقبا لمضمون الشرط، بل قد يكون مقارباً له في الزمان كقولك: (إنْ كانَ هناك نارٌ كانَ هناك احتراقٌ)، و(إنْ كان احتراقٌ فهناك نارٌ)، و(إنْ كان الانسانُ ناطقاً فالحمارُ ناهقٌ)، ولكنَّ التعاقب هو الأغلب أثناء الكلام (الأستراباذي، 1978، 138/2).

إنَّ جملة جواب الشرط هي الواقعة جواباً لشرطٍ غير جازمٍ مطلقًا، أو جازم ولكنها لم تقترن بـ(الفاء)، ولا بـ(إذا) الفجائية؛ لأنَّ الأول جواب لـ(لو- لولا – لمّا – كيف)، والثاني نجدها في نحو قولك: (إنْ تقمْ أقمْ، وإنْ قُمْتَ قُمْتُ)، ففي الأول يظهر الجزم في لفظ الفعل، وأمَّا في الثاني فلأنَّ المحكوم لموضعه بالجزم الفعل، لا الجملة بأسرها (الأنصاري، 1985، 524).

وردت الجملة الواقعة لشرط غير جازم في معلَّقة النابغة في قوله (الذبياني، 1976، 86):

ما قلتُ من سيّءٍ ممَّا أُتيتَ بهِ إذًا فلا رَفَعَتْ سَوطي إليّ يَدي

ففي الشطر الثاني وردت جملة فعلية مسبوقة بـ(إذاً)، الذي هو حرف جواب وجزاء مهمل لا عمل له، و(الفاء) الواقعة بعده تسمى الفصيحة؛ لأنَّها أفصحتْ عن شرطٍ مقدرٍ، ويكون التقدير: (وإذا كان ما ذكرَ واقعًا فلا رفعتْ سوطي إليّ يدي)، والجملة (لا رفعت سوطي إليّ يدي) هي خبرية في اللفظ وإنشائية في المعنى؛ لأنَّ المراد منها الدلالة على الدعاء، ولا محل لها من الإعراب؛ لأنَّها جواب لشرطٍ غير جازم(الأستراباذي، 1978، 461/1)، ومثل ذلك قوله في بيت آخر يصف فيه نهر الفرات وأمواجه قائلًا: (الذبياني، 1976، 87).

فما الفُراتُ إذا جاشتْ غواربُهُ تَرمي أواذيُّهُ العِبْرَينِ بالزّبَدِ

إنَّ قوله: (تَرمي أواذيُّهُ العِبْرَينِ بالزّبَدِ) جملة فعلية واقعة جواباً لـ(إذا) الظرفية، وهي لا محل لها من الإعراب.

سادسًا: جملة صلة الموصول

هي الجملة التي تقع صلة لاسم موصول أو لحرف، والموصول ومعناه وصل الشيء بغيره وجعله من تمامه، إذ لا يتم معناه إلّا بالصلة (البقاعي، 2003، 128/1)، ويشترط في الجملة الواقعة صلة للموصول أن تكون خبرية لا إنشائية (السيوطي، د.ت، 333/1).

فالموصول هو أنَّه لا يتم معناه بنفسه ويفتقرُ إلى كلام بعده، أو قبله ليتم به اسمًا فإذا تم بعده كان حكمه حكم سائر الأسماء التامة يجوز أن يقع في موقع الفاعل والمفعول والمضاف إليه والمبتدأ والخبر، ولهذا فأنَّ المعنى يحتاج لاتمامه إلى اسم في جملة بعده توضِّحه؛ لتأخر الخبر وجب بناؤه؛ لأنَّه صار كبعض الكلمة، وبعض الكلمة لا يستحق أن يعربَ، أو لأنَّه أشبه الحرف من حيثُ إنَّه لا يفيد بنفسه معنى، فلا بدَّ له من كلام بعده؛ لذلك أشبه الحرف الذي لا يدل على معنى في نفسه إنمَّا معناه في غيره؛ لذلك يرى بعض النحاة أن الموصول وحده لا موضع له من الاعراب، وإنمَّا يكون له موضع من الإعراب إذا تمَّ بصلته (ابن يعيش، 2001، 2/ 371).

وردت جملة صلة الموصول في معلَّقة النابغة في خمسة مواضع، منها قوله بعد لام القسم:

فــلا لَعَمْرُ الــذي مَــسَّحْتُ كَــعْبَتَهُ وما هُريقَ على الأنصابِ من جَسَدِ

ورد في هذا البيت اسمان للموصول، وكلاهما واقعان في محل جر بالإضافة، وهما: (الذي) في جملة (الــذي مَــسَّحْتُ كَــعْبَتَهُ) هو في محل جر بالاضافة والجملة الفعلية التي بعده (مَــسَّحْتُ كَــعْبَتَهُ) صلة للموصول لا محل لها، كذلك (ما) اسم موصول في محل جر مضاف إليه، وجملة فعلية(هُريقَ) صلته لا محل لها، فالجملتان لا محل لهما من الإعراب؛ لأنَّهما صلتان للموصول.

ومن أمثلته أيضا قول الشاعر(الذبياني، 1976، 85):

فحَسَّبُوهُ فألْفَوهُ كما حَسَبَتْ تِسعًا وتِسعينَ لمْ تَنقُصْ ولم تَزِدِ

إنَّ (ما) المتصلة بـ(كاف) الجر هي موصولية، وتُعربُ في محلّ جر، والجملة (حَسَبَتْ) التي بعدها صلة لها لا محلّ لها من الإعراب.

سابعًا: الجملة التابعة لجملة لا محل لها من الإعراب

ثمة جمل في العربية تكون تابعة لجمل قبلها في الحكم ومطابقة لها في الإعراب؛ لذلك أُطلق عليها مصطلح التابع؛ لمطابقتها لها، ولا يتبع ما قبله إلّا لوجود علاقة وثيقة بينهما؛ إذ إنّ التابع والمتبوع يكونان اسمًا واحدًا في الحكم (ابن السراج، 1996، 19/2).

إنَّ التوابع هي الأسماء التي لا يمسها الإعراب إلَّا على سبيل التبع لغيرها تسبقها، فتتبع ما قبلها في حكمها الإعرابيّ وتطابقه رفعًا ونصبًا وجرًّا، وهي (التوكيد والصفة، والبدل وعطف البيان وعطف النسق (الزمخشري، 1993، 143).

أمَّا التوابع في الجمل فهما اثنان: العطف والبدل، ويضم عطف البيان إلى البدل؛ لأنَّه منه، في حين أنَّ الصفة لا تكون للجمل؛ لأنَّ الجملة لا توصف، والتوكيد لا يكون في الجمل إلَّا لفظيا والتوكيد اللفظي لا أصل له في الإعراب (قباوة، 1989، 126)، فالجملة التابعة هي التي عطفت على جمل قبلها عطف نَسَقٍ، وذلك في مثل قولنا: (قامَ زيدٌ ولم يقمْ عمرو)، إذا قُدّرت (الواو) عاطفة، لا (واو) الحال (الأنصاري، 1985، 536)، ويشترط في العطف المساواة، فلا تعطف الجملة على المفرد، ولا المفرد على الجملة حتى يكون أحدهما في تأويل الآخر (ابن عصفور، 1972، 229)، وإذا عطفت الجملة على ما لا محل له من الإعراب فهي تكون مثله لا محل لها من الإعراب كذلك.

وردت الجملة التابعة لما لا محل له من الإعراب في معلَّقة النابغة في اثني عشر موضعًا، منها قوله (الذبياني، 1976، 77):

رُدّتْ عليَهِ أقاصيهِ ولبّدَهُ ضَرْبُ الوليدةِ بالمِسحاةِ في الثَّأَدِ

فقوله: (رُدّتْ عليَهِ أقاصيهِ) جملة فعلية مصدرة بفعل مبني للمجهول، وهي جملة مستأنفة لا محل لها، و(الواو) العاطفة وقعت بينها وبين الجملة الفعلية (لبّدَهُ ضَرْبُ الوليدةِ بالمِسحاةِ في الثَّأَدِ) فعطفت على الجملة التي قبلها فأخذت حكمها الإعرابيّ في أنَّها لا محلّ لها من الإعراب مثل الجملة الأولى الدالة على الاستئناف.

ومثل ذلك قوله في بيت آخر واصفًا الحمام (الذبياني، 1976، 85):

يَحفُّهُ جَانبًا نِيقٍ وتُتْبِعُهُ مثلَ الزّجاجةِ لمْ تُكْحَلْ من الرَّمَدِ

إنَّ الجملة الفعلية (تُتْبِعُهُ مثلَ الزّجاجةِ) المسبوقة بحرف العطف (الواو) معطوفة على الجملة التي قبلها، وهو قوله: (يَحفُّهُ جَانبًا) وهي لا محل لها من الإعراب؛ لأنَّها جملة مستأنفة، الثانية أخذت حكم الأولى في كونها لا محل لها من الإعراب كذلك عن طريق (الواو) الدالة على المشاركة فحسب.

يظهر ممَّا تقدّم تنوع أساليب الشاعر في تكوين الجمل، وغالبًا ما كان يعتمد على الاستئناف بجمل جديدة لا محل لها من الإعراب لتوصيل فكرته في معلَّقته.

2- دلالة الجملة الفعلية المثبتة التي لها محل من الإعراب

لا يكون للجملة محل من الإعراب إلّا إذا وقعت في موقع مفرد وحلّت محله ووقعت موقعه، حينئذٍ جاز إعرابها، عندما تنسلخ عن كونها جملةً، ويؤول مضمونها بمفرد، أو ينوب منابه، وأمكن حذفها وإحلال المفرد محلها ولها إعرابه في الحالات جميعها الرفع، أو النصب، أو الجر، أو الجزم (قباوة، 1989، 135).

إنَّ الجملة التي تحل محل المفرد تعرب بإعرابه، وتكون في موضع الخبر أو المفعول به أو المضاف إليه أو الحال أو النعت، فمحلها الإعرابيّ يكون بحسب الموقع الذي وقعت فيه، فإن وقعت خبراً للمبتدأ كانت في محل رفع، وإن وقعت خبراً لـ(كان) كانت في محل نصب، وإن وقعت مضافاً إليه كانت في محل جرٍّ (السامرائي، 2007، 195-196)، وقد جاءت هذه الجمل في معلَّقة النابغة في أبيات كثيرة، وواقعة في مواقع إعرابيّة مختلفة منها:

أولًا: الجملة الواقعة خبراً

إنَّ الخبر هو الجزء المكمل للفائدة أي هو الذي يكمل الجملة مع المبتدأ ويتمم معناها الأساسي (ابن عقيل، 1980، 201/1). فالجملة الواقعة خبراً للمبتدأ، إمَّا أن تكون خبراً للمبتدأ، أو خبراً لـ(كان) وأخواتها، أو خبراً لـ(إنّ) وأخواتها، وتؤول بمفرد تقوم مقامه، وتحل محله من الإعراب، و"خبر المتبدأ هو الذي يستفيده السامع ويصير به المبتدأ كلاما، وبالخبر يقع التصديق والتكذيب" (ابن السرّاج، 1996، 1: 62)، فالشاعر كان يريد إفادة المخاطب حكمًا جديدًا ولكن بالجملة الفعلية؛ لأنَّ الإفادة بها تكون أشمل من الكلمة المفردة التي قد تكون قاصرةً عن إيصال الدلالة المقصودة التي يريد الشاعر إيصالها للمخاطب؛ لأنَّ الجملة الفعلية تمكِّن المتكلم من الاتِّساع في الكلام؛ لذلك نرى أنَّه وردت الجملة الواقعة خبراً في معلَّقة النابغة في ثلاثةَ عشرَ موضعاً، خمسة منها في محل رفع خبر إنّ، وأربعة منها في محل نصب خبر كان، وأربعة منها في محل رفع خبر للمبتدأ، فمن وقوعها خبراً للمبتدأ قوله في وصف الناقة (الذبياني، 1976، 86):

فتلك تُبْلغُني النُّعمانَ إنَّ لَهُ فضلًا على النّاسِ في الأدنىَ وفي البُعُدِ

إنَّ اسم الإشارة (تلك) واقع في موقع الابتداء، ومسبوق بـ(الفاء) الاستئنافيَّة، والجملة الواقعة بعده (تُبْلغُني النُّعمانَ) جملة فعلية في محل رفع خبر له؛ لأنَّهما معًا يتممان المعنى المراد من الإسناد.

أمّا الواقعة خبراً لـ(كان وأخواتها)، فنجدها في قوله (الذبياني، 1976، 78):

أضحتْ خلاءً وأضحى أهلُها احتَمَلُوا أخنى عليها الذي أخنى على لُبَدِ

فقوله: (احتَمَلُوا) جملة فعلية، ولها محل من الإعراب حيث وقعت في محل نصب خبر (أضحى) التي هي من أخوات (كان) الناقصة.

أمَّا وقوعها خبراً لـ(إنّ وأخواتها)، فنجدها في قوله : (الذبياني، 1976، 78)

قالتْ لهُ النَّفسُ: إنيِّ لا أرى طَمَعًا وإنّ مَولاكَ لمْ يَسْلَمْ ولمْ يَصِدِ

اجتمع في هذا البيت شاهدان، أو جملتان وقعتا في محل رفع خبر لـ(أنَّ)، الأولى قوله: (لا أرى طَمَعًا) جملة فعلية مصدرة بفعل مضارع منفي ومحلها هو الرفع خبراً لـ(إنّ)، والثانية قوله: (لمْ يَسْلَمْ) جملة فعلية مصدرة بفعل مضارع منفي في محل رفع خبر لـ(إنّ)، فالخبر إذا كان جملة فإنَّه يعطي للشاعر حرية أكبر في التعبير، والوصف حينما يريد إيصاله للمتلقي والدلالة عليه؛ لأنَّ الجملة تكون أكثر تفصيلا من الكلمة المفردة في إيصال الدلالة المرجوة؛ لأنَّ الكلمة المفردة قد لا تحيط بكل جوانب الاسم الواقع قبله.

ثانيًا: الجملة الواقعة حالا:

الحال وصف، أو ما قام مقامه، فضلةٌ، مسوق لبيان هيئة صاحبها، أو لتوكيدها (السامرائي، 2000، 239/2)، وتأتي مفردةً، كقولك: (جاء زيدٌ مُستَبْشراً)، كما تأتي جملة كقولك: (عادَ محمدٌ من المدرسةِ يضحَكُ)، فلفظة (مستبشراً) حال منصوبة، وجملة (يضحكُ) جملة فعلية في محل نصب حال، وصاحب الحال في كلتا الجملتين هو الفاعل.

إنَّ الجملة الواقعة حالا هي الجملة التي تبيِّنُ هيئة صاحبها، ومحلها النصب، وتكون إمَّا اسمية، أو فعلية، فالاسمية تأتي مع (الواو) إلّا ما شذ في بعض الكلام، والفعلية يكون فعلها مضارعًا أو ماضيًا، والمضارع ّإمَّا أن ْيكونَ منفيًّا أو مثبتًا بغير (الواو) على الأكثر، ويصح الأمران في المثنى، وكذلك الماضي، ولا بدّ معه من (قد) ظاهرة أو مقدرة (الزمخشري، 1993، 92).

وردت الجملة الحالية في معلَّقة النابغة في مواضع كثيرة، منها المضارع المسبوق بـ(لا) النافية، وذلك عندما تحدث عن هبات النعمان بن المنذر لجاريته في قوله: (الذبياني، 1976، 82)

أعطى لِفارِهَةٍ حُلوٍ توابِعُها منَ المَواهِبِ لا تُعْطَى على نَكَدِ

إنَّ جملة (لا تُعْطَى على نَكَدِ) جملة فعلية مُصدَّرة بالفعل المضارع المنفي، وواقعة في موضع نصب حال، وصاحب الحال هو (المواهب)، فالجملة بيان لهيئة المواهب أي الهبات في وقت الضيق.

أمَّا الماضي المثبت الواقع حالًا فنجده في قوله واصفا كرم نعمان بن منذر في وهب العطايا: (الذبياني، 1976، 83)

الواهِبُ المائَةَ الأبكارَ زيّنَها سَعدانُ توضِحَ في أوبارِها اللِّبَدِ

اجتمعت في هذا البيت حالتان أولاهما: جملة (زيّنَها سَعدانُ)، فإنَّها جملة فعلية غير مسبوقة بالنفي وهي في محل نصب حال، والثانية هي الجملة الاسمية (في أوبارِها اللِّبَدِ)، حيث وقعت الجملة المؤلفة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال من (المائَةَ الأبكارَ) في الشطر الأول، وكلتا الجملتين دلّتا على هيئة صاحبهما وزادتاه بيانًا وإيضاحًا.

ثالثًا: الجملة الواقعة مفعولا به:

إنّ الجملة التي لها محلٌّ من الإعراب هي التي تؤوّل بمفردٍ تقوم مقامه، وتحل محله من الإعراب، بناء على ما تقدم، فإن محل الجملة الواقعة مفعولا به هو النصب؛ لأنَّ الأصل في المفرد الواقع مفعولاً به النصب، وهي المحكية بالقول، أو مرادفة له، غير مقترن بحرف تفسير، أو الواقعة في موقع المنصوب بفعل قلبي، أو ما يقوم مقامه، أو بفعل من أفعال التحويل، أو ما يقوم مقامه (قباوة، 1989، 165).

ونجد هذا الضرب من الجمل الفعلية الواقعة في محل نصب مفعول به ثانٍ لأفعال القلوب، في مدحه للنعمان بن المنذر قائلًا: (الذبياني، 1976، 82)

ولا أرى فاعلًا في النَّاسِ يُشْبِهُهُ ولا أُحاشِي من الأقوامِ منْ أحَدِ

فقوله: (يُشْبِهُهُ)، جملة فعلية في محل نصب مفعول به ثان للفعل (أرى) الواقع قبلها، وهذا الفعل من أفعال القلوب من باب ظن وأخواتها يحتاج إلى مفعولين، ومفعوله الأول هو قوله: (فاعلا).

أمَّا الجملة الفعلية الواقعة في محل نصب مقول القول، فنجدها في قوله: (الذبياني، 1976، 82)

إلاّ سليمانَ إذْ قالَ الإلهُ لهُ قُمْ في البريّةِ فاحْدُدْها عنِ الفَنَدِ

فقوله: (قُمْ في البريّةِ) جملة فعلية مبدوءة بفعل أمر دال على الطلب، وواقعة في محل نصب مقول القول لـجملة (قالَ الإلهُ لهُ)، التي بدورها واقعة في محل جر بالإضافة.

رابعًا: الجملة الواقعة مضافا إليه:

إنَّ الإضافة: هي نِسْبَةُ اسمٍ إلى اسم آخر، أو ما في تأويله وإسناده إليه، جالبة الجر للاسم الثاني (الأنصاري، 2004، 343)، وتكون الجملة الواقعة مضافا إليه محلها الجر، ولا يضاف إلى الجملة إلّا أسماء الزمان، ظروفًا كانت أم أسماء مثل (حيثُ، يوم، إذا، إذ، لما) (الأنصاري، 1985، 547).

أمّا ما يضاف إليه من الجمل فتكون الاسمية والفعلية، والفعلية هي الأصل في الإضافة، ويضاف إليها الزمان غالبا؛ وذلك لدلالة الفعل على أحد الأزمنة الثلاثة، وبذلك يكون هناك تناسبٌ بين المضاف والمضاف إليه في الدلالة على مطلق الزمان، وإن

كان الزمانان مختلفين (الأستراباذي، 1978، 172/3)، ويشترط في الجملة الواقعة في محل جر بالإضافة أنْ تخلو من ضمير عائد على الاسم المضاف، فإنْ كان فيها ضمير عائد على الاسم خرجت الجملة من باب الإضافة، وصارت صفة للاسم، ويتضح ذلك من خلال المثال الآتي: (يُعْجِبُني يَومٌ سافرْتُ فِيه)، فيجب تنوين (يومٌ) وجعل الجملة بعده صفة، ولا يجوز أنْ نقول: (يُعجبني يومُ سافرتُ فيه)، من غير أنْ نُنوِّنَ (يوم) (ابن عصفور، 1972، 215-216)، وما جاء في كلام العرب ما ظاهره ذلك فيؤوّل.

وردت لفظة (إذا) مضافة إلى الجملة الفعلية في معلَّقة النابغة، في موضعين مضافة إلى الفعل الماضي، كما في قوله: (الذبياني، 1976، 82)

إلاّ لِمثْلِكَ أوْ مَنْ أنتَ سابِقُهُ سَبقَ الجَوادِ، إذا اسْتَولَى على الأَمَدِ

فلفظة (إذا) في هذا البيت ظرف زمان متعلق بالمصدر (سَبَقَ)، وقوله: (**اسْتَولَى على الأَمَدِ**) جملة فعلية في محل جر مضاف إليه بإضافة (إذا) إليها، وهي ماضية الدلالة ومثبتة، غير مسبوقة بأداة للنفي.

أمّا لفظة (إذ) وإضافتها إلى الجملة الفعلية فجاءت في ثلاثة مواضع، في موضعين منه مضافة إلى الفعل الماضي، وفي موضع واحد مضافة إلى الفعل المضارع، منها قول الشاعر: (الذبياني، 1976، 80)

شَكَّ الفَريصةَ بالمِدْرى فأنفَذَها شَكَّ المُبَيطِرِ إذ يَشفَى من العَضَدِ

إنَّ جملة (يَشفَى من العَضَدِ) جملة فعلية فعلها مضارع في محل جر مضاف إليه، ومسبوقة بـ(إذ) الظرفية الدالة على ما مضى من الزمان في محل نصب متعلق بالمصدر في قوله: (شَكَّ المُبَيطِرِ).

أمَّا لفظة (حيثُ)، فإنَّها وردت في موضع واحد مضافة إلى الجملة الفعلية، في قوله: (الذبياني، 1976، 80)

وكان ضُمْرانُ منه حيثُ يُوزِعُهُ طَعنُ المُعارِكِ عِنْدَ المُحجَرِ النَّجُدِ

إنَّ الجملة الفعلية (يُوزِعُهُ طَعنُ المُعارِكِ)، المبدوءة بالفعل المضارع واقعة في محل جر مضاف إليه بإضافة (حيثُ) إليها.

خامسًا: الجملة الواقعة نعتا:

إنَّ النعت يكون مفرداً ويكون جملة، والجملة الواقعة نعتًا، هي الجملة الخبرية التي تأتي بعد نكرة محضة، أو غير محضة لتخصيصها أكثر، أو تزيد من تخصيصها، ويكون فيها ضمير يعود عليها، وهي تابعة لها في الإعراب (قباوة، 1989، 250).

إذْ لا تصح كل جملة أن تقع صفة؛ لأنَّه يشترط فيها أن تكون الجملة مشتملة على ضمير يربطها بالموصوف، ولو تقديراً، وأن تكون جملة خبرية فلا يجوز أنْ تجعل (اضربْهُ) في قولك: (مررتُ برجلٍ اضربْهُ) نعتاً لـ(رجلٍ)، وما ورد في كلام العرب ما ظاهره ذلك يؤول على إضمار القول (الأنصاري، 2004، 2/ 263-264) ، والعلة في كون الجملة خبرية؛ لأنَّ الغرض من الصفة هو الإيضاح والبيان بذكر حال ثابتةٍ للموصوف يعرفها المخاطب ليست لمشاركة في اسمه وهذا ما يتحقق بالخبر، ويكون إعراب الجمل الواقعة صفات بحسب متبوعها، فإنْ كان المتبوع مرفوعاً كانت الجملة في محل رفع، وإنْ كان منصوباً كانت في محل نصب، وإن كان مجروراً كانت في محل جر؛ لأنَّ التابع يوافق المتبوع في أحواله ومنها الإعراب (ابن مالك، 2000، 354).

وردت الجملة الفعلية في معلَّقة النابغة في الحالات الإعرابيّة الثلاث رفعًا، ونصبًا، وجرًّا، فمن الواقعة في محل رفع صفة قوله واصفًا قرن الثور: (الذبياني، 1976، 80)

كأنّهُ خَارِجًا مِن جَنبِ صَفْحَتِهِ سَفُّودُ شَرْبٍ نَسُوهُ عندَ مُفْتَأَدِ

فقوله: (نَسُوهُ) جملة فعلية مكونة من الفعل والفاعل والمفعول به في محل رفع صفة لـ(سَفُّودُ) الواقع خبرًا لـ(كأنَّ). أمَّا وقوعها في محل نصب صفة، فنجدها في قوله واصفًا معاقبة العاصي: (الذبياني، 1976، 82)

ومَنْ عَصَاكَ فَعَاقِبْهُ مُعاقَبَةً تَنهَى الظَّلومَ ولا تَقْعُدْ على ضَمَدِ

إنَّ قوله: (تَنهَى الظَّلومَ) جملة فعلية مبدوءة بفعل مضارع، وهي واقعة في محل نصب صفة للمفعول المطلق (مُعاقَبَةً)، إذ إنَّها وقعت صفة لموصوف فضلة تدل على نوع العقاب.

في حين وردت الجملة الفعلية في مواضع أخرى من معلقته وواقعة في محل جرٍّ للصفة، منها قوله في الأمَةِ التي تركت سبيل الماء إلى النهر بعد أن كان في الحُفَر التي كانت حول الخيمة: (الذبياني، 1976، 77)

خَلَّتْ سبيلَ أتيّ كانَ يَحْبِسُهُ ورَفَّعَتْهُ إلى السِّجْفَينِ فالنَّضَدِ

في هذا البيت جملة (كانَ يَحْبِسُهُ) جملة فعلية في محل جر صفة لـلفظة (أتيٍّ) الواقعة مضافًا إليه؛ لذلك أتبعت الصفة موصوفها وطابقته في إعرابه جرًّا، وجملة (يَحْبِسُهُ) جملة فعلية في محل نصب خبر لـ(كان).

سادسًا: الجملة الواقعة جوابا للشرط:

هي الجملة التي تكون جوابا لأداة شرط جازم مقترن بـ(الفاء)، أو بـ(إذا) الفجائية، وهي: (إنْ، إذما، مَن، ما، مهما، كيفما، أيّان، أنّى، حيثُما، أينما)، فمن اقترانها بالفاء قوله تعالى: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ ﴾ (البقرة: 215) فقوله تعالى: ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ ﴾ جملة اسمية مؤكدة، ومحلها الجزم؛ لأنَّها جواب لـ(ما) الشرطية. أمّا اقترانها بـ(إذا) الفجائية فنجدها في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾(الروم: 36) فقوله تعالى: ﴿ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾ جملة في محل جزم؛ لأنَّها جواب (إن) الشرطية، بخلاف ما إذا كان الشرط غير جازم، أو جازما ولم يقترن بالفاء ولا بـ(إذا) الفجائية؛ فإن الجملة الواقعة في جوابه لا محل لها من الإعراب (عبد الحميد، د.ت، 217-218).

وردت الجملة الواقعة جوابا للشرط المقترنة بالفاء في عدة مواضع في معلَّقة النابغة، منها قوله: (الذبياني، 1976، 82)

فمَنْ أطاعَكَ فانْفَعْهُ بِطاعَتِهِ كما أطاعكَ وأدْلُلْهُ على الرَّشَـدِ
ومَنْ عَصَاكَ فَعَاقِبْهُ مُعاقَبَةً تَنهَى الظَّلومَ ولا تَقْعُدْ على ضَمَدِ

نلحظ في البيتين السابقين أنَّ الجملة الواقعة جوابًا للشرط مسبوقة بـ(مَن) الشرطية الجازمة، وجواب الشرط في كلا البيتين مقترنٌ بالفاء، ففي البيت الأول قوله: (فانْفَعْهُ بِطاعَتِهِ) جملة فعلية فعلها فعل ماض مقترن بالفاء في محل جزم جواب الشرط لـ(مَن) الشرطية، وفي البيت الثاني (فَعَاقِبْهُ مُعاقَبَةً) جملة فعلية فعلها أمر مقترن بالفاء في محل جزم جواب الشرط لـ(مَن) الشرطية، وجملة (لا تَقْعُدْ على ضَمَدِ) جملة فعلية معطوفة على جملة جواب الشرط فهي في محل جزم كذلك، وثمة شاهد آخر في بيت آخر قوله: (الذبياني، 1976، 88)

هذا الثّناءُ فإنْ تَسمَعْ بهِ حَسَنًا فلمْ أُعرّضْ أبَيْتَ اللّعْنَ بالصَّفَدِ

فقوله: (فلمْ أُعرّضْ) جملة فعلية فعلها فعل مضارع مسبوقة بـ(لم) النافية مقترنة بالفاء في محل جزم جواب الشرط لـ(إنْ) الشرطية المتقدمة عليها.

سابعًا: الجملة التابعة لجملة لها محل من الإعراب:

إنَّ هذا الضرب من الجمل يكون في بابي عطف النسق، والبدل (الأنصاري، 1985، 556)، وورد في معلَّقة النابغة عطف جملة على جملة في مواضع كثيرة، منها عطف جملة على جملة بحرف عاطف فيكون محل الجملة الثانية الإعرابيّ تابعًا لما عطفت عليه فتأتي مرفوعةً أو منصوبةً ، أو مجرورةً، فضلًا عن تأتي مجزومةً كذلك، فمن الرفع، قوله: (الذبياني، 1976، 81)

قالتْ لهُ النَّفسُ إنيِّ لا أرى طَمَعًا وإنّ مَولاكَ لَمْ يَسْلَمْ ولمْ يَصِدِ

إنَّ قوله: (لمْ يَصِدِ) جملة فعلية منفية الدلالة ومعطوفة بحرف الواو على جملة (لَمْ يَسْلَمْ)، التي وقعت في موضع رفع خبر لـ(إنّ)، وجملة (لمْ يَصِدِ) جملة فعلية في محل رفع؛ لأنَّها معطوفة على جملة مرفوعة في محلها الإعرابيّ.

أمَّا وقوع الجملة المعطوفة في محل نصب فقد ورد كثيراً في قوله: (الذبياني، 1976، 81- 82)

فتلك تُبْلغُني النُّعمـــانَ إنَّ لَـــهُ فضلًا على النّاسِ في الأدنىَ وفي البُعُدِ
ولا أرى فاعــلًا فــي النَّاسِ يُشْبِهُهُ ولا أُحاشِي من الأقوامِ منْ أحَدِ
إلاّ سليمـــانَ إذْ قـــالَ الإلـــهُ لـــهُ قُمْ في البريّةِ فاحْدُدْها عنِ الفَنَدِ
وخَيِّسِ الجِنَّ إنيِّ قَدْ أَذِنْتُ لـهمْ يَبْنُونَ تَدْمُرَ بالصُّفّاحِ والعَمَدِ

إنَّ جملة (لا أُحاشِي من الأقوامِ منْ أحَدِ) في عجز البيت الثاني محلُّها الإعرابيّ هو النصب؛ لأنَّها جملة فعلية معطوفة على جملة (ولا أرى فاعلًا في النَّاسِ يُشْبِهُهُ) التي هي في محل نصب حال من النعمان المذكور في البيت الذي قبله، وجملة (احْدُدْها عنِ الفَنَدِ) جملة فعلية معطوفة بحرف الفاء، وهي في محل نصب؛ لأنَّها معطوفة على جملة مقول القول في قوله: (قُمْ في البريّةِ)، وكذلك جملة (خَيِّسِ الجِنَّ)، فإنَّها معطوفة بحرف الواو، وهي في محل نصب مقول القول معطوفة على ما قبلها في البيت السابق عليها.

أمَّا الجملة المعطوفة في محل جزم؛ لكونها معطوفة على جملة واقعة جوابًا لشرط ومقترنة بالفاء فنجدها في قوله: (الذبياني، 1976، 82)

فمَنْ أطاعَكَ فانْفَعْهُ بِطاعَتِهِ كما أطاعكَ وأدْلُلْهُ على الرَّشَـدِ
ومَنْ عَصَاكَ فَعَاقِبْهُ مُعاقَبَةً تَنهَى الظَّلومَ ولا تَقْعُدْ على ضَمَدِ

إذْ إنَّ جملة (فانْفَعْهُ بِطاعَتِهِ) في البيت الأول جملة فعلية واقعة في جواب الشرط لـ(مَنْ)، وهي في محل جزم، وفي البيت الثاني فإنَّ جملة (فَعَاقِبْهُ مُعاقَبَةً) جملة واقعة في جواب الشرط لـ(مَنْ) في محل جزم، وجملة (أدْلُلْهُ على الرَّشَـدِ) جملة فعلية معطوفة على جملة (فانْفَعْهُ بِطاعَتِهِ)، فهي مثلها في محل جزم، وكذلك الجملة الفعلية (لا تَقْعُدْ على ضَمَدِ) جملة معطوفة على جملة (فَعَاقِبْهُ مُعاقَبَةً) في محل جزم كذلك، فالجمل التي عطفت على ما قبلها قد أخذت أحكامها الإعرابيّة ممّا سبقتها.

تبيَّن للباحث أنَّ الجمل التي لها محل من الإعراب في هذا المبحث كانت أكثر من التي لا محل لها من الإعراب؛ لأنَّها جمل تعتمد على الإخبار وبيان الحال وتوضيحه وتوصفه.

3- دلالة الجملة الفعلية المنفية:

إنَّ الجملة الفعلية من حيثُ الدلالة الزمنية تنقسم على ثلاثة أنواع هي:

1- جملة فعلية فعلها ماضٍ.
2- جملة فعلية فعلها مضارع.
3- جملة فعلية فعلها أمر.

إنَّ الأفعال مختصة بالأزمنة، فالفعل الماضي يدل على الزمن الماضي، أما الحاضر والمستقبل فقد اشترك فيهما الفعل المضارع وفعل الأمر، فللدلالة على الحال يستعمل الفعل المضارع مخبرا به، وللدلالة على الاستقبال يستعمل الفعل المضارع مخبراً به، أو مأموراً به، وفعل الأمر مأموراً به؛ لأنَّ الفعل هو "ما دلَّ على اقتران حدثٍ بزمانٍ" (الزمخشري، 1993، 319)، إذْ إنَّ الأفعال أبنيةٌ تدلُّ على أحداثٍ مقترنةٍ بالزمان المحدد، والبحث مقيدٌ بالنفي والإثبات؛ لذا اقتصر في هذا المبحث على الجملة الفعلية الخبرية دون الإنشائية؛ لأنَّ الجمل المنفية والمثبتة قسمان انقسمت عليهما الجملة الخبرية.

إنَّ الأدوات التي تنفي الجملة الفعلية هي: (لا، ما، لم، لمّا، لن، إن)، فمنها ما يختص بنفي الجملة الفعلية المضارع فعلها، ومنها ما يشترك في نفي الجملة ذات الفعل الماضي، والجملة ذات الفعل المضارع، وهذا المبحث ينقسم على ثلاثة محاور هي:

أولًا: النفي في الحال:

1-لا النافية، فهي تنفي الجملة الاسمية والفعلية، وأنها حرف ناف وغير عاملة؛ لأنَّها لا تترك أثرا على آخر الفعل الذي تتقدمه وأكثر استعمالها مع الفعل المضارع، وحينئذ لنفي المستقبل، "وتكون لا نفياً لقوله: يفعل ولم يقع الفعل، فتقول: لا يفعل" (سيبويه، 1988، 222/4)، فهي حرف نافٍ، وموضوع لنفي الفعل المستقبل (ابن يعيش، 2001، 33/5)

وردت (لا) النافية في معلَّقة النابغة في مواضع، منها قوله: (الذبياني، 1976، 86)

ما قلتُ من سيّءٍ ممَّا أُتيتَ بهِ إذًا فلا رَفَعَتْ سَوطي إليّ يَدي

فقوله: (فلا رَفَعَتْ سَوطي)، جملة فعلية مسبوقة بـ(لا) النافية الداخلة على الفعل الماضي، والدالة على النفي في زمن الحال، ومن مجيئها داخلة على الفعل المضارع قوله: (الذبياني، 1976، 82)

أعطى لِفارِهَةٍ حُلوٍ توابِعُها منَ المَواهِبِ لا تُعْطَى على نَكَدِ

ففي هذا البيت دخلت (لا) النافية على الفعل المضارع المبني للمجهول في قوله: (تُعْطى)، والدال على زمن الحال.

2-ما النافية، تنفي (ما) الجملة الاسمية والفعلية معًا، فإن دخلت على الجملة الفعلية لم تعمل، وتدخل (ما) على الفعل الماضي والمضارع، فإذا نفت المضارع تدل على الحال، أما إذا دخلت (ما) على الجملة المبدوءة بالفعل الماضي، فإنه يبقى على معناه من

المضيّ، وهي نفي لقولنا: (قد فعل) (ابن يعيش، 2001، 34/5)، وقد وردت (ما) النافية غير العاملة في معلَّقة النابغة، كقوله: (الذبياني، 1976، 86)

ما قُلتُ من سيّءٍ ممَّا أُتيتَ بهِ إذًا فلا رَفَعَتْ سَوطي إليّ يَدي

فقوله: (ما قُلتُ) جملة فعلية منفية، وفعلها ماضٍ، وقد دخلت عليها (ما) النافية وهي غير جازمة، ويدل على نفي الزمن الماضي، ولم يعمل شيئا.

ثانيًا: النفي في الماضي:

ثمة حروف في العربية تقوم بوظيفة النفي منها (لَمْ)، التي تفيد النفي وتختص بالدخول على الجملة الفعلية ذات الفعل المضارع دون غيرها، وتعمل فيها الجزم، فتنفي الحقيقة المتضمنة فيها في الزمن الماضي، وقد يمتد النفي إلى زمن الكلام؛ وفي حالات خاصة، يشمل النفي بها كل الأزمان، يقول سيبويه: "هذا باب ما يعمل في الأفعال فيجزمها، وذلك لم، لمّا، واللام التي في الأمر، ولا في النهي" (سيبويه، 1988، 8/3)، كما أنها تقلب زمن الفعل المضارع ماضيًا (ابن هشام، 1985، 365). ونجد شواهد لها في معلَّقة النابغة في مواضع عدة، منها قوله: (الذبياني، 1976، 81)

قالتْ لهُ النَّفسُ إنيِّ لا أرى طَمَعًا وإنّ مولاكَ لم يَسْلَمْ ولَمْ يَصِدِ

فقوله: (لَمْ يَسْلَمْ)، و(لَمْ يَصِدِ) جملتان فعليتان مبدوءتان بالفعل المضارع، ودخلت (لم) الجازمة عليهما فصار الفعلان المضارعان (يَسْلَمْ)، و(يَصِدِ) مجزومين، وانقلب زمناهما من الحال والاستقبال إلى الماضي، ونظير ذلك قوله في بيتٍ آخر: (الذبياني، 1976، 85)

فحَسَّبُوهُ فألْفَوهُ كما حَسَبَتْ تِسعًا وتِسعينَ لمْ تَنقُصْ ولم تَزِدِ

حيثُ دخلت (لم) الجازمة على الفعلين المضارعين وهما: (تَنقُصْ)، و(تَزِدِ)، وجزمتهما وقلبت معناهما وزمنهما من الحال والاستقبال إلى الماضي.

ثالثًا: النهي في معلَّقة النابغة:

النهي هو من أساليب العربية والذي يطلب به الكف عن العمل ويكون صادراً من جهة الاستعلاء والإلزام، فيكون من جهة عليا ناهية إلى جهة دنيا منهية، وذلك بصيغة واحدة هي المضارع المقرون بـ(لا) الناهية (فيود، 2015، 371) ، يقول ابن السراج : "إذا قلت: (قُمْ) إنّما تأمره بأن يكون منه قيام، فإذا نهيت فقلت: (لا تَقمْ) فقد أردت منه نفي ذلكَ، فكما أنَّ الأمر يراد به الإيجاب فكذلك النهي يراد به النفي"(ابن السراج، 1996، 157/2). فالفرق بين النهي والنفي في أنَّ الأول أسلوب إنشائيّ لا يحتمل الصدق والكذب، أمَّا الثاني فهو أسلوب خبري يحتمل الصدق والكذب.

إنَّ الأداة التي يؤدَّى بها النهي هي إحدى أدوات النفي وهي (لا) مع اختلاف كونها عاملة الجزم في الفعل المضارع، وغير عاملة في النفي، كما أطلق على النهي أنه شبه نفي، فإذا كان النفي هو الإخبار بالسلب، فإنَّ النهي هو الطلب بالسلب (الأوسي، 1988، 467).

ورد النهي في معلَّقة النابغة في بيتين، الأول في قوله: (الذبياني، 1976، 87)

لا تَقْذِفَنّي بِرُكْنٍ لا كفاءَ لَهُ وإنْ تأَثّفَكَ الأعداءُ بالرِّفَدِ

فقوله: (لا تَقْذِفَنّي) في صدر البيت (لا) فيه ناهية وجازمة، والجملة الفعلية (تَقْذِفَنّي): فعل مضارع مبني ومؤكد بنون التوكيد الثقيلة في محل جزم، وحذفت نون الوقاية، والياء هي مفعوله.

أما البيت الثاني فقد تكرّر كغيره من أبيات المعلَّقة؛ لكثرة الشواهد فيه، وكثرة الاستشهاد به في هذا البحث، وهو قوله: (الذبياني، 1976، 82)

ومَنْ عَصَاكَ فَعَاقِبْهُ مُعاقَبَةً تَنهَى الظَّلومَ ولا تَقْعُدْ على ضَمَدِ

قوله: (لا تَقْعُدْ) جملة فعلية مبدوءة بفعل مضارع مسبوق بـ(لا) الناهية الجازمة والتي نهت ونفَتْ الفعل عن فاعله.

ويمكن ملاحظة قلة عدد الجمل المنفية في معلَّقة الشاعر قياسًا بالجمل المثبة؛ لأنَّ الشاعر اتبع أسلوب الخطاب الإخباري والوصفي.

نتائج البحث

1- إنَّ الجملة الفعلية المثبتة كانت أكثر وروداً في معلَّقة النابغة من الجملة الفعلية المنفية؛ إذ بلغ عددها في الأولى ثماني وتسعين جملة، وفي الأخيرة اثنتي عشرة جملة؛ لأنَّ الأصل في الجملة هو الإثبات والنفي عارض عليها، وكثرة الجمل المثبتة في معلَّقة النابغة قياسيًا بالمنفية دليلٌ على الاتزان النفسي وثقة الشاعر بنفسه، فهو لم يكن في موقف ضعيف يفرض عليه أن ينفي عن نفسه أفعالًا لم يقم بها أو يبرر لإفعالٍ قام بها، وما جاء في معلَّقته من أدوات دالة على النفي إنَّما كانت تنفي الزمن الماضي وإن جاءت بعضٌ منها داخلة على المضارع الدال على الحال إلَّا أنها قد قلبت زمن الفعل إلى الماضي كحرف النفي (لم)؛ إذ تكرر هذا الحرف في الشطر الواحد مرتين وفي بيتين مختافين ليضفي على البيت الشعري دلالة التوكيد بالإضافة إلى قلب زمن حدوث الفعل الماضي.

2- كان عدد الجمل التي لها محل من الإعراب يفوق عدد الجمل التي لا محلَّ لها من الإعراب؛ إذ بلغ عدد الجمل في الأولى ثلاثَ وخمسين جملة، وفي الأخيرة خمس وأربعين جملة؛ وذلك لأنَّ الجمل التي لا محلَّ لها من الإعراب إنَّما هي أشبه بالفضلة التي لا تضيف دلالة جديدة على المعنى العام فهي لاتقع موقع المسند ولا تبيّن هيئة الفاعل أو المفعول ولا توفص ما قبلها فهي تكاد تكون وجودها هامشيًا داخل النص بخلاف الجملة التي لها محلٌّ من الإعراب أنَّما تأتي لإضافة دلالات جديدة لا يستفاد بدونها فهي عمدة في الكلام عندما تقع في محل رفع الخبر وتؤدي وظيفة الإخبار، أو تضيف دلالة جديدة داخل السياق عندما تقع في محل نصب حالًا لصاحبها، أو تكون تابعًا لما قبلها فتقع صفة مطابقة لموصوفها، وأحيانًا تقع مفعولًا ثانيًا لفعل متعدٍّ لم يستوّف مفعوله الثاني، وغيرها من المواقع الإعرابيّة، فهي تضيف للجملة دلالة الإخبار، أو بيان الهيئة، أو الوصف، أو الإضافة.

3- احتلت الجملة الفعلية بصورة عامة مساحة واسعة في معلَّقة النابغة الذبياني، فلا يخلو بيتٌ من أبيات المعلَّقة منها؛ وذلك لما للجملة الفعلية من أهميةٍ واتساعٍ في التعبير والحصول على الدلالة الزمنية المرجوة منها باستخدامه للأفعال بضيغها الزمنية المختلفة للدلالة على الماضي والحال والاستقبال.

4- إنَّ الجملة الاستئنافية قد أخذت مساحة كبيرة في معلَّقة النابغة، وطغت على غيرها من الجمل التي لا محل لها من الإعراب، ثم تلتها الجملة التابعة لجملة لا محل لها من الإعراب؛ وذلك لأنَّه أراد التوسع في الكلام، ولإضفاء دلالات جديدة للبيت الشعري من خلال التوسع في الكلام والتعبير عن المعنى الجديد معتمدًا على الإتيان بجملة بعد أخرى.

5- إنَّ أكثر الجمل الواردة في المعلَّقة والتي كان لها محل من الإعراب هي الجملة الخبرية والجملة الحالية؛ إذْ أكثر الشاعر من هاتين الجملتين في معلقته؛ لأنه أراد الإخبار بها وبيان الهيئة، وكلاهما يؤديان وظيفة التوضيح في الكلام، وإكثار الشاعر من الإخبار وبيان الحال من خلال توظيف الجملة الفعلية لأداء هاتين الوظيفتين؛ لأنَّ الجملة الفعلية تفيد تجدد الحدوث الشيء أو الخبر ثمَّ انقطاعه ثمَّ التجدد ففيها استمراريةٌ وتكرارٌ للحدث، وعندما يصف حال النعمان بن المنذر بأنه معطاء وكريم استخدم الجملة الفعلية للدلالة على تجدد العطاء والكرم واستمرارهما معًا، كذلك الأمر فيما يخصُّ الإخبار بالجملة الفعلية؛ إذْ تدلُّ على تجدد الخبر وعدم حصوله لمرة واحدة.

المصادر والمراجع

1. ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي (316هـ)، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط3، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت، 1996م.
2. ابن جني، أبو الفتح عثمان (392هـ)، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة- مصر، 2006م.
3. ابن جني، أبو الفتح عثمان (392هـ)، اللمع في العربية، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية – الكويت.
4. الذبياني، محمد الطاهر، ديوان النابغة الذبياني، الشركة التونسية للتوزيع-الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر، 1976م.

5. ابن عصفور، علي بن مؤمن (669هـ)، المقرب، تحقيق: أحمد عبدالستار الجواري – عبدالله الجبوري، ط1، 1392هـ - 1972م.
6. ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله (769هـ)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، ط20، دار التراث، القاهرة، 1400 ه - 1980م.
7. ابن مالك، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد (686هـ)، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط1، دار الكتب العلمية، 1420هـ - 2000 م.
8. ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي (711هـ)، لسان العرب، ط3، دار صادر، بيروت، 1414هـ.
9. ابن يعيش، يعيش بن علي (643هـ)، شرح المفصل، قدم له: إميل بديع يعقوب، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1422 هـ - 2001 م.
10. الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر (905هـ)، موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، تحقيق: عبدالكريم مجاهد، الرسالة - بيروت، ط1، 1415هـ- 1996م.
11. الأستراباذي، رضي الدين (686هـ)، شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس- بنغازي، 1398 ه - 1978م.
12. الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف (745هـ)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، ط1، مكتبة الخانجي – القاهرة، 1418هـ - 1998م.
13. الأنصاري، عبد الله بن يوسف بن أحمد جمال الدين ابن هشام (761هـ)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الطلائع، القاهرة- مصر، 2004م.
14. الأنصاري، عبد الله بن يوسف بن أحمد جمال الدين ابن هشام (761هـ)، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الطلائع، القاهرة، 2004م.
15. الأنصاري، عبد الله بن يوسف بن أحمد جمال الدين ابن هشام (761هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: د. مازن المبارك/ محمد علي حمد الله، ط6، دار الفكر – دمشق، 1985م.
16. الأوسي، قيس إسماعيل، أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين، المكتبة الوطنية، بغداد، 1988م.
17. البقاعي، ضبط وتشكيل وتصحيح: يوسف الشيخ محمد، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (1287هـ)، ط1، دار الفكر، بيروت – لبنان، 1424 هـ -2003م.
18. الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد جار الله (538هـ)، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: د. علي بو ملحم، ط1، مكتبة الهلال، بيروت، 1993م.
19. الزوزني، أبو عبدالله الحسين بن أحمد الحسين، شرح المعلقات العشر، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت – لبنان، 1983م.
20. السامرائي، د. فاضل صالح، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، ط2، دار الفكر، عمان- الأردن، 1427 هـ -2007م.
21. السامرائي، معاني النحو، د. فاضل صالح، ط1، دار الفكر – الأردن، 1420هـ- 2000م.
22. سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر (180هـ)، الكتاب، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، ط3، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط3، 1408هـ - 1988م.
23. السّيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر جلال الدين (911 هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر.
24. عبدالحميد، محمد محيي الدين، تنقيح الأزهرية، دار الفرقان- دار أضواء السلف، القاهرة-مصر، 1937م.
25. فيود، بسيوني عبدالفتاح، علم المعاني دراسة بلاغية ونقدية لمسائل المعاني، ط4، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، 1436هـ- 2015.
26. قباوة، فخر الدين، إعراب الجمل وأشباه الجمل، ط9، دار القلم العربي، حلب - سورية، 1989م.
27. المبرِّد، أبو العباس محمد بن يزيد (285هـ)، المقتضب، تحقيق: محمد عبدالخالق عظيمة، ط3، القاهرة، 1415هـ - 1994م.
28. النجار، محمد عبدالعزيز، ضياء السالك إلى أوضح المسالك، ط1، مؤسسة الرسالة، 1422هـ- 2001م.

ئاماژەکانی رستەی کرداری لە نێوان ئەرێ ونەریێ هەڵواسراوەکانی نابغەی زبیانی دا

مظفر الدين عثمان حمدصالح
بەشی زمانی عەرەبی، کولێژی پەروەردە، زانکۆی سەلاحەددین-هەولێر
Esmael.hamadameen@su.edu.krd

إسماعيل حميد حمدأمين
بەشی زمانی عەرەبی، کولێژی پەروەردە، زانکۆی سەلاحەددین-هەولێر
muzafaraddin.hamadsalih@su.edu.krd

پوختە

ئەم لێکۆڵینەوەیە هەوڵێکە بۆ لێکۆڵینەوە لە (ئاماژەکانی رستەی کرداری لە نێوان ئەرێ ونەریێ هەڵواسراوەکانی نابغەی زبیانی دا) لە چوارچێوەیەکی ڕێزمانی واتاسازی کارەکیدا. ئامانجی لێکۆڵینەوەکە دیاریکردنی وتا و جۆری ڕۆنانی ڕستە کردارییەکانە لە هەڵواسراوەکانی شاعیردا چونکە ڕستەی کرداری گرنگە، و لە قسەکردنی عەرەبیدا خولانەوەی زۆر هەیە، و قسەکەر لە قسەکانیدا لێی بێبەری نابێت، چونکە گوزارشت لە شتەکانی دەوروبەری دەکات و لەگەڵ کەسانی دیکە تێدەگات؛ چونکە یەکێکە لە دوو جۆرە سەرەکییەکەی ڕستە لە زمانی عەرەبیدا، بەشەکەی تریش ڕستەی ناوییە، هەروەها لێکۆڵینەوەکە دابەشکراوەتە سەر سێ بەش، تەوەری یەکەم باس لە گرنگی ڕستەی کرداری ئەرێ دەکات کە شوێنی لە شیکردنەوەدا نییە، لە کاتێکدا تەوەری دووەم لێکۆڵینەوە لە ڕستەی کرداری ئەرێ دەکات کە شوێنی لە شیکردنەوەدا هەیە، لە کاتێکدا تەوەری کۆتایی تەرخانکراوە بۆ لێکۆڵینەوە لە کرداری نەرێنی ڕستە، و توێژینەوەکە بە گرنگترین ئەنجامەکان کۆتایی دێت کە توێژینەوەکە پێی گەیشتووە. توێژینەوەکە پەیڕەوی لە شێوازی شیکاری وەسفیی کرد بۆ لێکۆڵینەوە لەشیعرە هەڵواسراوەکاندا.

وشەگرنگەکان: ڕستەی کرداری، هەڵواسراوەکان، واتاسازی، ئەرێ، نەرێ.

The significance of the actual sentence between negation and affirmation in the hanging of Al-Nabigha Al-Dhubyani

Muzafaraddin Othman Hamadsalih
Department of Arabic, College of Education,
Salahaddin University-Erbil
muzafaraddin.hamadsalih@su.edu.krd

Esmael Hamed Hamad Ameen
Department of Arabic, College of Education,
Salahaddin University-Erbil
Esmael.hamadameen@su.edu.krd

Abstract

This research is an attempt to study (the significance of the actual sentence between negation and affirmation in the hanging of Al-Nabigha Al-Dhibyani) in a grammatical and applied semantic framework for the purpose of identifying the patterns of the actual sentence structure and its structural forms in its hanging and its implications. Because the actual sentence is important, and there is a lot of rotation in Arabic speech, and the speaker does not dispense with it in his speech, because it expresses the things surrounding him and understands with others; Because it is one of the two parts of the sentences in Arabic, and the other part is the nominal sentence, and the nature of the research required dividing it into three sections. The first topic deals with the significance of the affirmed verb sentence that has no place in the parsing, while the second topic studies the actual affirmed sentence that has a place in the parsing, while the last topic is devoted to studying the negative actual sentence, and the research ends with the most important results that the research reached. The research followed the descriptive analytical method to study the verses of the hanging.

key words: The indication, the hanging, the actual sentence, the negation, the affirmation